و لا يتمثل الدور الخصوصي للسان إزاء الفكر في خلق أداة صوتيّة ماديّة للتعبير عن الأفكار إنّما هو أن تكون واسطة تصل بين الفكر والصوت في نطاق ظروف تجعل اتحادهما يفضي بالضرورة إلى تعيين متبادل لحدود الوحدات.

فالأمر هنا يتعلّق بتلك الظاهرة الغريبة نوعا ما والمتمثلة في أن «الفكر الصوت» يقتضي وجود تجزيئات وفي أن اللسان ينشئ وحداته وذلك بأن ينشئ نفسه بين كتلتين مبهمتين غير واضحة المعالم.

ويمكننا أن نشبه اللسان بورقة يمثل الفكر وجهها و الصوت قفاها فلا نستطيع أن نقطع الوجه بدون أن نقطع في نفس الوقت القفا وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللسان فلا نستطيع فيه عزل الصوت عن الفكر ولا عزل الفكر عن الصوت.

فالمجال الّذي تعمل فيه اللسانيات إذن مجال ذو حدود مشتركة فيه تأتلف العناصر التابعة للصعيدين أي صعيد الفكر وصعيد الصوت والّذي يحدث عن مثل ذلك التوليف إنما هو شكل وليس بمادّة.[1]

إنّ هذا التصور للعلامة اللّغويّة (أو للسان) يناقض التفكير الفلسفي الأروبي القديم الذي كان يجعل للأفكار وجودا سابقا للسان.بمقتضى هذا التصور القديم كان للمدلول وجود سابق للحدث اللّغوي

وكانت هذه البديهة تشرّع للجزم بوجود مفاهيم كونيّة يجب أن تتحقق في كلّ الألسنة انطلاقا من اعتبارات فلسفيّة أو ذاتيّة وتشرع خاصّة لإخضاع وصف الألسنة الأروبيّة الحديثة وغيرها من الألسنة الغريبة عن أروبا إلى المقولات النحويّة الخاصّة باللسانين الإغريقي واللاتيني.

وقد وضّحنا الصدّفة التاريخيّة (انتماء الإغريقيّة واللاتينية إلى عائلة لغويّة واحدة) الّتي شجعت النحاة الأروبيّين القدامى على التّسليم بهذه البديهة الخاطئة ثم وضّحنا الأسباب الفكريّة والتاريخيّة الّتي حملت المدرسيّين على أن ينظّروا لها هم ومن لحقهم من أصحاب الأنحاء العامّة. وقد جعلوا الوظيفة الأساسيّة للّغة تمثيل الفكر. أمّا هذا الفرض فهو يجعل الفكر أو المدلول داخل بنية الألسنة لا واقعا متعاليا عنها أو خارجا عن نطاقها وهو قول ستكون له أهميّة كبيرة لأنّه يقود إلى الفرضيّة الثّانية حول العلامة اللّغويّة وهي الاعتباطيّة

وقبل الانتقال إلى الفرضيّة الثانية نلحّ على اعتبار الدال والمدلول بناء على مفهوم القيمة وعلى التمييز بين اللسان والكلام كيانين مجرّدين وصنفين

1 انظر دي سوسير ص 152 و 156 و 157 من C.L.G